

المحاضرة السابعة -7-

أهداف المحاضرة:

التعرف على واقع الاقتصاد الجزائري ومحاولة فهم الإشكاليات المتعلقة به.

عناصر الدرس:

- واقع الاقتصاد الجزائري

2- واقع الاقتصاد الجزائري:

رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في السنوات الماضية 2000 2014 بفضل ارتفاع مداخل المحروقات، إلا أن تهاوي أسعار النفط في المدة الأخيرة منتصف 2014 قد أثر على وتيرة النمو الاقتصادي وانعكس سلبا على المشاريع الكبرى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بعد التراجع الكبير في مداخل الخزينة العمومية، إذ سجلت عجزا بما يفوق 30 مليارا دولار عام 2015، فضلا عن العجز الواضح في الميزان التجاري وأيضا في ميزان المدفوعات.

يبين ذلك أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الربيع البترولي وبالتالي فهو اقتصاد ريعي، على الرغم من توفر العوامل والموارد الطبيعية والبشرية والمادية التي تسمح بذلك، وبالرغم من عزم الحكومات المتعاقبة على إرادتها في النهوض بالاقتصاد وإعادة بعثه، للوصول إلى التصنيع وتطوير الفلاحة والسياحة وترقيته إلى اقتصاد منتج ومتنوع، إلا أنه بقي مرهونا بعدة عوائق، نتجت عنها مشاكل كثيرة انعكست سلبا على التنمية الوطنية الشاملة.

كما شهد الاقتصاد الجزائري في مختلف المحطات التاريخية تباينا في معدلات التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن نسبة التضخم عرفت تباينا واختلافا كبيرين في مسار الجزائر منذ تحوّلها إلى اقتصاد السوق، حيث تتغير النسبة من سنة إلى أخرى، فترتفع تارة وتخفض تارة أخرى، إذ أنه في سنة 1995 كان التضخم في حدود 29.79 %، وانخفض في عام 1999 إلى 2.59 %، ليرتفع في سنة 2001 إلى 4.2 % ثم إلى 4.85 %

سنة 2008، وبعدها إلى 8.58 % سنة 2012، ليستقر في عام 2015 في حدود 4 %، إن هذا التباين في النسب يوحي بعدم استقرار الاقتصاد الوطني وعدم توازنه، الذي غدا مرتبطا بمدخيل المحروقات ونفقات الدولة وإيراداتها.

بفعل عدة ظروف سياسية اقتصادية واجتماعية شهد الاقتصاد الجزائري العديد من الأزمات والهزات، من بينها أزمة المديونية الخارجية التي فاقت في تسعينيات القرن الماضي 40 مليار دولار، تم على إثرها تطبيق حزمة من الإصلاحات، بتوصيات من صندوق النقد الدولي FMI، تضمنت الخصخصة وإعادة الهيكلة، تحرير السوق، خفض الدعم من الانفاق العمومي لصالح مختلف فئات المجتمع لا سيما الفئات منخفضة الدخل، واستطاعت الحكومة بفضل ارتفاع اسعار النفط في الأسواق العالمية، وتزايد مداخيل الدولة المتأتية من تلك المصادر أن تخفف من عبء هذه الأزمة، لتقضي عليها نهائيا (المديونية الخارجية) فيما بعد مع حلول الألفية الجديدة.

يبقى الاقتصاد الجزائري يواجه العديد من التحديات والرهنات وبعض الصعوبات في الوقت الراهن وفي المستقبل المنظور، كما يبقى يشهد عدة مخاطر كانت وما زالت تحدق باقتصادنا الوطني، نحاول أن نلخص بعضا من مظاهرها في العنصر الآتي.